

وبتطبيق هذه المعايير على حالة الصراع العربي - الاسرائيلي، نجد أنها تشهد تطورات مناسبة في هذه العوامل كافة، ولكن ليس بالدرجة التي تكفل انتقالاً جذرياً الى دبلوماسية التسوية.

(أ) فعلى صعيد الوطن العربي، ككل، أصبح مخزونه من أنظمة السلاح الكبرى الحديثة أفضل، ممّا قلص فجوة موازين القوى العسكرية الاستاتيكية مع اسرائيل. على ان ذلك لم يترجم الى ادارة عسكرية للصراع العربي - الاسرائيلي، بدرجاتها واساليبها المختلفة، بدءاً من الاستعراض والمناوشة حتى الحرب الشاملة. ان توقف الحرب العراقية - الايرانية يمثل، أيضاً، تحسناً لموازين القوى العسكرية الاستاتيكية؛ غير ان ذلك لم يرتبط، بعد، باعادة التوجه الى التركيز على المواجهة العربية - الاسرائيلية. وعلى الصعيد الفلسطيني، الخاص، تمثل الانتفاضة، بدرجة معينة، بديلاً وظيفياً من تحسين ميزان القوى العسكري النشط. ومع ذلك، فان نتائجها لم تدخل، بعد، مرحلة الفك المتسارع لتعبئة اسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني.

(ب) حدث تسارع وتكاثف ملموسان للشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية تحت تأثير الانتفاضة، وبفضل المهارة التكتيكية الافضل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة باعلان قبول المنظمة للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الامن، واستعدادها للاعتراف باسرائيل في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في مقابل اعلان دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وهذا العامل هو أكبر رصيد ايجابي لدبلوماسية التسوية حتى الآن.

(ج) وتبقى العقدة الناقصة في الشروط الثلاثة لنجاح دبلوماسية التسوية هي المبادرة النشطة لأحد العملاقين مع استجابة العملاق الآخر. فالواضح ان الاتحاد السوفياتي قد أظهر استجابة كبيرة؛ ولكن الولايات المتحدة لا ترغب، حتى الآن، في القيام بمبادرة دبلوماسية نشطة تلتزم فيها بالحد الأدنى من المصالح العربية، بحيث تقترب من دائرة تفاوض جادة.

ويستخلص من العرض السابق ان جعل القضية الفلسطينية أحد القضايا المرشحة لتسوية جادة، خلال الفترة المقبلة، يعتمد، الى حد كبير، على الادارة العربية لظروف التسوية، في جوانبها الثلاثة السابق ذكرها، أي تحسين وتحويل موازين القوى العسكرية، وزيادة كثافة المشروعية الدولية وترجمتها المادية على ساحة الصراع، والتركيز على تحفيز تفاعل ايجابي بين العملاقين في اتجاه التسوية.

المعطيات الراهنة للتسوية

مطروح، حالياً، على ساحة القضية الفلسطينية أن يتم حل هذه القضية من خلال نوعين من الاجراءات؛ أولهما يطرحه الجانب العربي، ويقوم على عقد مؤتمر دولي يتم، من خلاله، التفاوض على أساس قاعدة مبادلة الارض بالسلام الموجودة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وثانيهما يطرحه الجانب الاسرائيلي - الاميركي، ويقوم على اساس من قاعدة كامب دافيد، والتي تبدأ باجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وغزة، لاختيار ممثلين يتم التفاوض معهم، بعد فترة انتقالية، وفي حضور من الأردن، لتقرير المصير النهائي للضفة والقطاع، والتي تطرح قضيتهما على أساس انهما اراضٍ يتنازع طرفان (الاسرائيلي والاردني) السيادة عليهما.

والخلاف، في الطرحين، يتعدى مسألة الشكل، وفي الحقيقة يرتبط بالدور الدولي في القضية الفلسطينية؛ كما يرتبط بعملية تكييف الصراع في حد ذاته. فبينما يريد الجانب العربي مشاركة